

الحركة البوهريّة ونظرية الزمان

في فلسفة الشيرازي

الدكتور جعفر آل ياسين

أستاذ الفلسفة وعلم الأخلاق

المساعد بكلية الآداب جامعة بغداد

ينظر الشيرازي للحركة — بادىء ذى بدء وكأنها التجدد والانقضاء لذا يجب ان تكون علتها القريبة امرا غير ثابت الذات والالم تنعدم اجزاء الحركة فتعود سكونا غير متجدد . والفاعل لها المباشر ليس عقلا محسنا ، فان كانت النفس هي المحركة فيكون ذلك اما من حيث كونها في جسم ، او من حيث تعلقها به . والحركة اما طبيعية او قسرية او ارادية ، فان كانت الاولى ظاهر ان فاعلتها هي الطبيعة ، وكذلك ان كانت قسرية لأن القادر علة معدة للحركة وليس فاعلا لها والا لزالت مع زواله ، وان كانت ارادية فمصدرها النفس ولكنها ليست الفاعلة القريبة لها ، بل انها لا تفعل الا من جهة كونها طبيعية او مستخدمة ايها . ونحن نشعر بالوجود ان الميل للجسم مثلا والصارف له من مكان الى مكان او من حال الى حال لا يكون الا قوة قائمة به وهي المسافة بالطبيعة .. فلهذا المبدأ القريب للحركة اذن قوة جوهرية قائمة بالجسم اذ الكيفيات والاعراض كلها تابعة للصور المقومة وهي الطبيعة ، ولذا عرفها بعضهم انها « مبدأ اول لحركة ماهي فيه وسكن بالذات لا بالعرض » وقد برهنوا ايضا على ان كل ما يقبل الميل من خارج فلابد وان يكون فيه مبدأ ميل طبئي ، فثبتت لديهم ان ممارس الحركة مطلقا لا يكون الا طبيعة . وقد من ان مباشر الحركة لابد وان يكون امرا متجدد ، فالجوهر الصوري (او مايسى بالطبيعة بالمعنى العام) لا يخلو منه جسم من الاجسام لكونه (اي الجسم) غير خال من حركة او سكون . والساكن من شأنه الحركة ايضا ولو لم يكن متجددا لم يسكن صدور الحركة عنه لاستحالة صدور المتجدد عن ثابت . والفلسفه كالشيخ الرئيس يعترفون ان الطبيعة من جهة الثبات لا تكون علة الحركة الا انهم قالوا لابد من لحق التغير لها من الخارج كتجدد مراتب القرب والبعد من الغاية المطلوبة في الحركات الطبيعية ، وكتجدد احوال اخرى في الحركات القسرية ، وكتجدد الارادات المنبعثه عن النفس على حسب تجدد

احوال الدواعي الباعثه للحركة . وما ذكره الشيخ الرئيس واتباعه يرجع كله في النهاية الى الطبيعة ، خاصة وقد علمنا ان القادر لا بد له وان يتهمي اليها ، وكذلك علمنا ان النفس لا تكون مبدأ الحركة الا باستخدام من الطبيعة ، فالتجدد منه « اليها ومعلول لها . ولم يعرض ان يقول ان الحكماء اثبتوا في النهاية ان لكل حركة سلسلتين احداهما اصل الحركة والآخرى سلسلة متقطنة من احوال متواترة . والاعتراض بحد ذاته لا يصح لأن الكلام هنا في العلة الموجبة للحركة (اي الطبيعة) لا في العلة المعدة لها (اي النفس) . ولا بد لكل معلول من علة مقتضية ففرض السلسلتين (اي سلسة اصل الحركة وسلسلة اتفاقاتها) يساعدنا نوعا ما على وجود امور مخصوصة لاجزاء الحركة بان يقال ان الطبيعة بانضمام كل حال من حالات القرب والبعد او غيرهما علة لقطع هذا القرب والبعد خاصة وان الحركة سابقة عليها بالزمان وهي ايضا سابقة على الحال الاخرى التي تخصصت بتلك الحركة فتكون كل منها معدة للآخرى وليس مقتضية . اذ لو كانت مقتضية للزم تقديم الشيء على نفسه ولا مخلص عن هذا الا الاذعان بان الطبيعة (جوهريسيال) نشأت حقيقته المتتجددۃ بين مادة من شأنها القوة والزوال ، وفاعل محض من شأنه الافاضة والاكمال ، فلا يزال ينبعث عنه امر وينعدم في القابل ثم يجره الفاعل بغير ابدال على الاتصال . ولسائل ان يسأل هنا فيقول : اذا كان وجود كل متجدد مسبوقا بوجود متجدد آخر علة لتجددہ فالكلام عائد في تجدد علته ، وهكذا حتى يؤدى اما الى التسلسل او التغير في ذات الله ؟ . ومجمل ما نعتقد في رد هذا القول : ان التجدد للشيء ان لم يكن صفة ذاتية له ففي تجددہ يحتاج الى مجدد فان كان صفة ذاتية فلا حاجة به الى ذلك الا اللهم الحاجة الى فاعل يجعل تلك الصفة متتجددۃ ، اذ الذاتيات لا تتعلل . ولاشك ان في الوجود شيئا حقيقته التجدد وهو مانعته بالطبيعة وما يسميه الفلسفه الاخرون بالزمان والحركة . ولكل شيء ثبات او فعلية ما ، والفائض عن الفاعل الحق هو « ثبات » ذلك الشيء و « فعليته » ، فثباته هو ثبات تجددہ وفعليته هي فعلية قوته ، كالهيولى الاولى . فتجدد الطبيعة هو عين ثباتها كما ان قوة الهيولى هي عين فعليتها والطبيعة بناهى ثابته مرتبطة الى الحق الاول ، وبسا هي متتجددۃ يرتبط اليها تجدد المحدثات . على ان الهيولى بسا لها من الفعلية صدرت عن المبدأ الفعال على سبيل الابداع ، وبما هي قوة وامكان استعدادي يصح لها الحدوث والانقضاء والفناء . فهذا الجوهران بدورهما وتتجددهما واستطنان في الحدوث والزوال وبهما يحصل الارتباط بين القديم والحدث من الزمان .

ولقد سبق لنا ان عرفا الحركة بانها خروج الشيء من القوة الى الفعل تدريجيا وهذا هو بعينه معنى نسبي الامور النسبية والاضافية تجددها وثباتها تابعان لتجدد مانسبت اليه سببا اذا كان مفهومهما عين الانقضاء • والتجدد هنا : تجدد شيء ، شيء متتجدد في ذاته ، فالاول هو الحركة ، والثانى هو المتحرك في ذاته • فالخروج التجددى من القوة الى الفعل هو معنى نفس الحركة وجودها في الذهن بحسب الخارج • واما ما به الخروج منها اليه (اي الى الفعل) فهى الطبيعة • واما الشيء القابل للخروج فهو الماده • واما المخرج فهو جوهر فلكي • واما قدر الخروج فهو الزمان فان حقيقته ليست الا مقدار التجدد والانقضاء ليس غير وخلاصة ما نقدم ان كل جوهر له طبيعة متتجدة وله ايضا امر ثابت مستمر نسبته اليه نسبة الروح الى الجسد ، فان الروح الانسانى لتجده باق وطبيعة البدن ابدا في التجدد والسائلان • وانما هو متتجدد الذات الباقية بورود الامثال كقول الله في كتابه الكريم (بل هم في ليس من خلق جديد) • وكذلك الصور الطبيعية فانها متتجدد من حيث وجودها المادي والوضعي والزمانى ، فلها كون مندرج متبدل غير مستقر الذات من حيث وجودها العقلى • اما صورتها فباقية ازاً وابدا في علم الله لاستحالة ان يزول شيء من الاشياء عن علمه او تغير علمه • فان وجود الواحد المستمر هو بعينه الوجود المتصل المتغير وهو بعينه ايضا من ابعاضه ، فله وحدة سارية في الاعداد لأنها وحدة جامعة ، فان قلنا انه واحد صدقنا ، وان قلنا انه متعدد صدقنا ، وان قلنا انه باق من اول الاستحاله الى آخرها صدقنا وان قلنا انه حادث في كل حين صدقنا ، وان قلنا انه ب تمامه موجود صدقنا ايضا •

ويناقش الشيرازي هنا موقف الشيخ الرئيس بالذات حيث يعتقد ابن سينا انه « لو وقعت حركة في الجوهر او اشتداد او تضعف او ازدياد فاما ان يبقى نوعه فلا تتغير صورته الجوهرية في ذاتها ، واما تتغير في عارض فتكون استحالة لا تكون » • فان كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد فكان هذا الاشتداد قد احدث جواهر جديدة متعاقبة غير متناهية بالفعل ، وهذا محل في مقوله الجوهر • • يعقب الشيرازي على رأي الشيخ الرئيس فيرى ان فيه تحكما ومحالطة مأثارها الخلط بين الماهية والوجود ، والاشتباء بين اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل • فقول ابن سينا « اما ان يبقى نوعه في الاشتداد • • اذا اراد به وجود نوعه فنؤكده له انه باق لان الوجود المتصل التدريجي امر واحد زمانى والاشتداد كمال في ذلك الوجود والنقص بخلافه • اذا اراد به المعنى النوعى

المتنزع من وجوده فنرد بأنه غير باق على تلك الصفة • ولا يلزم عنه حدوث جوهر جديد بل يلزم حدوث صفة ذاتيه له بالقوة من جهة كماله الوجودي او ضعفه، ولا يلزم ايضا وجود انواع بلا نهاية بالفعل ، بل يلزم وجود واحد متصل له حدود مفروضة بالذهن غير متناهية بالقوة • ولا فرق بين التجدد الجوهرى المسمى بالتكوين وبين الاشتداد الكيفى المسمى بالاستحاله لكونها جمعيا استكمالا تدريجيا نحو وجود الشيء سواء آكانت هذه الحركة في الجوهر او الكيف • فدعوى الفرق بينهما غير ملزمه مادام الاصل في كل شيء هو وجوده والماهية تابعة له وليس لها ثبات او استقرار • فلكل صورة طبيعية حدان : (أ) تشخيص مستمر هو روح حقيقتها (ب) و تشخيص متبدل هو انداء مقوماتها ، وبهذا لا نرى ما ينافي القول بحركة الجوهر حركة ذاتية وتجدداته تجدا آنيا •

الزمان

ان المرشد لنا الى حقيقة الزمان هو مشاهدة اختلاف الحركات واتفاقها في الأخذ والترك في المقطوع من المسافة حيث يدلنا ذلك على ان للوجود كونا مقداريا تتفاوت الحركات فيه تفاوتا غيرها في مقدار الاجسام ونهاياتها لان الاول غير ثابت والثانية ثابتة فهو اذن مقدار هذا الامر غير القار • هذا بالنسبة الى الفلسفه الطبيعيين ، اما على سبيل الفلسفه الالهيين فان كل حادث بعد شيء له (قبيلية) لا تجتمع مع (البعدية) وليس هى كقبيلية الواحد على الكثير او قبيلية الاب على الابن مما يجوز فيه الاجتماع للمتقدم على المتأخر ، بل هي قبيلية لا تجامع البعيد بذاته ولهذا فلا بد له (اي الزمان) من تجدد قبليات وبعديات من هويات متصرمه بالذات على نعت الاتصال لمحاذاته الحركات الواقعه في المسافات المتنعة الانقسام الى ما لا ينقسم اصلا • فهو بقبوله الزيادة والنقصان مع اتصاله غير المستقر اما ان يكون كمية متصلة غير قارة او ذا كمية متصلة غير قارة ايضا • وعلى الفرضين فهو اما جوهر او عرض ، فان كان جوهرا فلا شتمله على الحدوث التجددى لايسكن ان يكون مفارقا للسادة والاستعداد ، فهو اما مقدار جوهر مادى غير ثابت الذات او هو مقدار تجدد هذا الجوهر وعدم قراره ، لذا فيكون اما مقدار حركة او ذى حركة تتقدر به من جهة اتصاله ، وتتعدد به من جهة انقسامه الذهنى الى متقدم ومتاخر • وهذا النحو من الوجود له ثبات واتصال وله تجدد وانقضاء ، فكأنه شيء بين القوة الباحث وبين الفعل المحسن ، فمن جهة دوامه يحتاج الى فاعل حافظ له • ومن جهة حدوثه وانقضائه يحتاج الى قابل يقبل امكانيته وقوته وجوده ، فلا

محاله ان يكون هذا القابل جسما او جسمانيا . ومن جهة تسلكه لوحدة اتصالية وكثرة تجددية فيجب ان يكون له فاعل واحد وقابل واحد اذ الصفة الواحدة يستحيل ان تكون الا لموصوف واحد من فاعل واحد ، ففاعله يجب ان يكون - اذن - خالص الذات من المادة والا لاحتاج في استعداده عند تجدد الاحوال الى حركة اخرى وزمان آخر ومادة سابقة وقابلة . اذ الزمان لا يتقدم عليه شيء (عد الحق الاول) ، فقايله يستحيل ان يكون من جسم آخر فيسقط سبعة على سائر الاجرام وهناك ليس كذلك ، اما من جهة كونه ذا حدوث وتجدد وانقضاء ففاعله القريب ايضا يجب ان يكون مما يلحقه التجدد على نعمت الاتصال والوحدة .

يقول الشيخ الرئيس ما فحواه « ان الغرض في الحركة الفلكية ليس هو نفس الحركة بما هي هذه الحركة بل غايتها حفظ طبيعة الحركة الا انها لم يمكن حفظها فاستبقيت بال النوع ، كما لا يستبقى مثلا نوع الانسان الا بالاشخاص لانه لا يمكن حفظ شخص واحد لانه كائن فاسد بالضرورة ، والحركة الفلكية وان كانت متتجدة فانها واحدة بالاتصال والدؤام فهي على هذا الاعتبار تكون كالثابتة . بالإضافة الى هذا فان طبيعة الفلك من حيث هو طبيعة الجسم يطلب الain الطبيعى ، وبما ان الوضع الطبيعي لا أينيا فيكون النقل منه قسرا ، على ان هذه الوضاع كلها طبيعية . . . » وقول ابن سينا لا يستقيم الا با ان تكون طبيعة الفلك امرا متعدد الذات ووحدة جمعية وكثرة اتصالية في الوضاع والايون وسائل اللوازم الاخرى . ويلوح لنا من آراء الشيخ الرئيس وتابعيه ان طبيعة الفلك اولا وبالذات هي الوضع المطلق والain المطلق من غير خصوصيته ، وهذا ايضا لا يستقيم على محك النقد فاولا لأن القائلين : يعتقدون ان هدف الطبيعة لا يكون الا امرا متعينا شخصيا ، اذن فالطبيعة الكلية لا وجود لها ما لم تتشخص ، فالوجود يتعلق بالشخص ثم بال النوع ثم بالجنس وهكذا . وثانيا لأن الموجود في كل شيء بالذات هو الهوية الوجودية المشخصة بنفسها اما الماهيات التي يعبر عنها بالطبع الكلية فليس لها وجود لا في الخارج ولا في الفرض الا بتبعية الوجود . ومن هنا يحصل ان الوضع والain هما من جملة المشخصات ولوازم الموجودات والتبدل فيها اما هو عين التبدل في نحو الوجود او لازم له وليس كما ذهب البعض من ان هذا الجرم بشخصة عله مطلقة للزمان والحركة والا لم يكن زمانيا ، ومن شمة فكل جسم فهو زماني ويتشخص بالزمان وفاعل الشيء غير مفتقر اليه . فعلة الزمان من جهة وحدته الاتصالية يجب ان يكون نسبتها الى اجزائه المتقدمة والمتأخرة

نسبة واحدة وتفعل فعلاً واحداً وتكون علة حدوثه وعلة بقاءه شيئاً واحداً أيضاً
إذ الشيء التدريجي غير القار بالذات بقاوته عين حدوثه ٠٠

ولقد سبق الاشارة إلى أن كل جسم وكل طبيعة جسمية وكل عارض من
الشكل والوضع أمور سائلة زائلة أما بالذات وأما بالعرض • ففاعل الزمان
على الأطلاق لابد وأن يكون أمراً ذا اعتبارين وله وجهتان : الأولى عبارة عن
وحدة عقلية ، والثانية كثرة تجددية ، في جهة وحدته يفعل الزمان بهويته
الاتصالية ، وبجهة تجده ينفع ويفعل بحسب هويات بعضه المخصوصة •
وهذا هو بعينه نفس الفلك ، فالطبيعة العقلية له هي جهة وحدتها والجسمية
جهة كثرتها وتتجدد ، ولذا نفس الجرم الأقصى هي فاعلة الزمان ومقيمه
وحافظته ومحددته ، وهي أيضاً محددة المكان والجهات • إذ الجرم الشخصي
كما يفتقر إلى الزمان والحركة في الامكان الاستعدادي والتجددي ، فكذلك
يحتاج إلى المكان والوضع والجهة فلا يمكن أن يتقدم عليها ، لأن هذه الأمور
أما من مقومات الجسم أو من لوازمه وجوده ، ولو الزم الوجود كل لوازم الماهية
في امتناع أن يتخلل فعل بينهما • فالاجسام مطلقاً أجسام ناقصة تحتاج إلى
زمان ومكان ووضع وكيف وقد علمنا فيما سلف أن فاعل هذه يجب أن يكون
أصله مفارق الذات والوجود عنها ، فلا يجوز أن تكون علة الزمان زماناً قبله ،
ولا علة المكان مكاناً قبله ، وكذلك في الكلم والوضع والكيف وغيرها ، فعلتها
الأصلية لابد وأن تكون قدية ثابته الذات خارجة عن الزمان والمكان تتقدم
عليهما ولا يتقدم غيرها وهي على ذلك النعت تسمى «بالحق الأول» •

ولكن كيف صدرت هذه الهويات الوجودية المتجددة المسافة بشوئن
الحق الأول عن مؤثر قديم ؟ ٠٠ فان كان صدورها عن غير قابل مستعد ايها
لزم أن تكون تلك الصور عقولاً مفارق ، وهذا مع استحالته يستلزم التناقض
إذ التجدد ينافي التجدد والمفارقة • وإن كان صدورها عن قابل مستعد فان
كان القابل حادثاً يلزم أن يكون معتمداً على قابل آخر واستعداد سابق وهكذا
حتى يدور ويتسلى إلى غير نهاية ٠٠ وإن كان قدماً وله استعداد متجدد لزم
قدم المادة وتقومها بصور متعاقبة ويتهى إلى الدور ايضاً ! إذ كيف يصح
حدوث العالم مع لزوم قدم الصور النوعية ؟ لقد عرفنا أن المادة القابلة لشيء ان
كانت هيولى أولى فوحدتها جنسية ليست عدديّة لأن معناها جوهر بالقوة ،
والجوهرية لا توجب للشيء تحصلاً نوعياً • وكونها بالقوة لأنها عبارة عن
سلب شيء عن شيء مع امكان لحوقه به • فيكفي في تحصلها لحوق صورة
ما أية صورة من حيث كونها مادة حكمها حكم الهيولي الاولى • وكل صورة

تتحصل بها مادة تكون اقدم ذاتا من مادتها من جهة حقيقتها الاصلية . اما من جهة تشخيصها المعين فتتحد بها المادة وتتعدد بتنوعها وتتجدد بتجددها — وقد سبق القول ان لكل صورة حقيقة عند الله موجودة في عله وهي بحقيقة الفعلية لا تحتاج الى مادة واستعداد او حركة وزمان وهي واحدة بوحدة ذاتها الاتصالية ، لازمة لحقيقة الفعلية الموجودة في علم الله . واذا نظرنا الى تكرر شؤونها المتتجدة الحادثة وجدنا كلها موجودة في وقت محتاجة الى قابل مستعد بتقدم عليها زمانا وذلك القابل من حيث كونه بالقوة لا يحتاج الى غلة معينة فيكفي في حصوله وجود صورة مطلقة تكون له على كمال ما من الكمالات . ومن حيث استعداده الخاص القريب يفتقر الى صورة معينة هي جهة استعداده وقوته القريبة من الفعل ، فاذا خرج من هذه الى الفعل الذي يقابلها وجب ان تبطل صورته السابقة بلحوق صورته الجديدة لعدم امكان الاجتماع بينهما . ومن شهادة فالصورة الطبيعية هي كالزمان عند الآخرين من غير تفاوت الا ان هذه هوية جوهرية والزمان عرض . والحق ان الهوية الجوهرية هي الموصوفة بما ذكرنا من التقدم والتأخر بالذات لا بالزمان لأن الزمان وجوده تابع لوجود ما يتقدم فهو عبارة عن مقدار الطبيعة المتتجدة يذاتها من جهة تقدمها وتأخرها الذاتيين . فللطبيعة (اي الصورة الجسمية الطبيعية امتدادان : احدهما تدريجي زمانى يقبل الانقسام الى متقدم ومتاخر زمانين ، الآخر دفعي مكانى يقبل الانقسام الى متقدم ومتاخر مكانين) . ونسبة المقدار الى الامتداد كنسبة المتعين الى المبهم . فحال الزمان مع الصورة الطبيعية ذات الامتداد الزمانى كحال مقدار الجسم التعليمى مع الصورة الجرمية ذات الامتداد المكانى سواء !

نتائج البحث :

لقد اتيينا اخيرا الى ان الطبيعة السارية في الجسم امر متبدل بالذات لا يبقى وجوده زمانين فضلا عن ان يكون قد يسا بشخصه . وثبت لدينا ايضا ان حقيقة المادة لكل جسم هي القوة والامكان وليس هي واحدة بالعدد بل وحدتها جنسية مبهمة . كما ان وحدة الطبيعة المحصلة لكل جسم وحدة عدديه متكررة . وثبت ان الموجود من كل شيء هو وجود ذلك الشيء وليس للماهيات والاعيان وجودا اصلا لا في العين ولا في الذهن بحيث يصير الوجود صفة لها متقررة فيها ، بل الواقع ان حالها حال الاشباح والظلال التي تتراهى في المرايا ، او كقول الله في كتابه الكريم (كسراب بقية يحسبه الظماء ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيئا ووجده الله عنده) وكذلك اتيينا الى ان العا

بجميع جواهره المادية والصورية والنفسية والجرمية حادث متجدد في كل حين
فسماء اليوم وارض اليوم لم تكن بشخصها قبل الان وليس هي التي كانت
قبل هذا الزمان .. وثبت ايضا القول الفصل في مسألة حدوث العالم حدوثا
زمانيا على نعت الاتصال ٠٠٠

وبهذا قدم لنا الشيرازي ركيزة عتيدة من ركائز فلسفته الوجودية القائمة
على التماسك والتلامح اللذين امتاز بهما كتابه الجليل «الاسفار الاربعة») ٠

(١) هو محمد بن ابراهيم الملقب بالمولى صدرا ، ولد في مطلع الربع
الاخير من القرن العاشر للهجرة من اب شيرازي كان يقطن فارس ومن اسرة
عريقة تدعى (القوامي) تحدرت عن جدها الاعلى الذي كان يلقب (الرئيس)
.. اتجه صدر الدين نحو دراسة الفلسفة منذ الصبا الباكر واشتهر
بها وعد من اقطابها المبرزين ، وalf فيها كتبأ كثيرة اهمها واشهرها كتابه
(الاسفار الاربعة) . ويعنى الشيرازي بالاسفار معنى السفر - بفتح الفاء -
حيث تصور الفلسفة على مراحل ومراتب يرتفع اليها عرفانياً وعقلانياً حتى
يصل الى الحق الاول . وهي تنقلات ذهنية بحث لا تمت الى الحركة
العضوية بصلة .

الر فان :

مراجع البحث :

- ١) الاسفار الاربعة - الشيرازي ج ١ ، ٢ ط . طهران
- ٢) الشواهد الربوبية - الشيرازي ط . طهران
- ٣) الحكمة العرشية - المتن للشيرازي والشرح للشيخ احمد الاحسائي ط . طهران
- ٤) الرسائل الثمان - الشيرازي ، ط . طهران
- ٥) الشفاء - لابن سينا ط طهران ج ١ - ٢
- ٦) النجاة - لابن سينا - ط . القاهرة
- ٧) مقالات الاسلاميين - الاشعري ، ط . القاهرة